14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الثلاثاء 4 اغسطس 2026 م الموافق 21 صفر 1448 هـ - العدد 18188 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

اختتام دورة تدريبية حول السلامة الرقمية للصحفيات في عدن بمشاركة مؤسسة 14 أكتوبر

عدن / كاميليا الدغاري :

اختُتمت، أمس، في العاصمة عدن، الدورة التدريبية الخاصة بالسلامة الرقمية للصحفيات، والتي نظمتها منظمة صدى ضمن أنشطة مشروع "الإعلام المرن من أجل التقدم الديمقراطي" بالشراكة مع منظمة دعم الإعلام الدولي، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر.

واستهدفت الدورة عددا من الصحفيات، بهدف تعزيز قدراتهن في مجال السلامة الرقمية، ورفع مستوى الوعي بالمخاطر والتهديدات الإلكترونية التي قد تواجههن أثناء ممارسة العمل الصحفي، إلى جانب تنمية مهاراتهن في استخدام الأدوات والتقنيات اللازمة لحماية البيانات الشخصية والمهنية، وتأمين الحسابات والأجهزة، والحفاظ على سرية المعلومات والمصادر الصحفية.

وتضمن البرنامج التدريبي عدداً من المحاور، أبرزها مبادئ الأمن الرقمي، وحماية الهوية الرقمية، وإدارة كلمات المرور، والتعامل الآمن مع المعلومات الحساسة، وآليات التصدي للهجمات الإلكترونية، بما يسهم في تعزيز بيئة عمل إعلامية أكثر أمناً.

وفي ختام الدورة، جرى توزيع شهادات المشاركة على المتدربات، تقديراً لالتزامهن وتفاعلهن مع البرنامج التدريبي، بحضور القائمين على تنفيذ المشروع وممثلي الجهات المشاركة، الذين أكدوا أهمية مواصلة تنفيذ مثل هذه البرامج النوعية لتعزيز قدرات الصحفيات وتمكينهن من مواجهة التحديات الرقمية المتزايدة في بيئة العمل الإعلامي.

مصلحة الهجرة والجوازات تعلن وصول نصف مليون جواز سفر جديد إلى عدن

عدن / خاص :

أعلنت مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وصول دفعة جديدة من جوازات السفر إلى المركز الرئيسي للمصلحة في العاصمة المؤقتة عدن خلال الأسبوع القادم، بكمية تبلغ نصف مليون جواز، في إطار جهودها لتعزيز المخزون وضمان استمرار تقديم خدمات إصدار وتجديد الجوازات للمواطنين بكفاءة وانتظام.

وأكد رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية، اللواء الدكتور طارق بن عمير النسي، أن هذه الدفعة تأتي ضمن جهود قيادة المصلحة وبدعم واهتمام قيادة وزارة الداخلية ممثلة بمعالي اللواء الركن إبراهيم علي حيدان، لتلبية الاحتياج المتزايد على خدمات الجوازات، وتعزيز قدرة المصلحة وفروعها في المحافظات المحررة على تقديم الخدمة للمواطنين.

وأوضح أن المصلحة تعمل وفق خطط تشغيلية تهدف إلى تطوير مستوى الأداء، وتحديث منظومة العمل، ورفع كفاءة الإجراءات بما يسهم في تسهيل معاملات المواطنين، وتقليل فترات الانتظار، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وأشار رئيس المصلحة إلى أن توزيع الدفعة الجديدة على فروع المصلحة سيتم وفق خطة تنظيمية تضمن انسيابية العمل والاستفادة المثلى من الكمية المتوفرة، داعياً المواطنين إلى متابعة الإعلانات الرسمية الصادرة عن المصلحة بشأن آلية ومواعيد تقديم الطلبات.

وأكد أن المصلحة مستمرة في معالجة التحديات التي تواجه سير العمل، وتعزيز الأداء المؤسسي، بما يواكب توجهات وزارة الداخلية في تطوير الخدمات الحكومية وتقديمها بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

وقفة احتجاجية لموظفي 2026 بعدن للمطالبة بإنصافهم

عدن/ سهير محمد:

نظم موظفو عام ٢٠٢٦، أمس، وقفة احتجاجية سلمية أمام بوابة الرئاسة "معاشيق" في العاصمة عدن، لمطالبة الحكومة بسرعة استكمال إجراءات توظيفهم.

وقد شارك في الوقفة العديد ممن صدر قرار بتوظيفهم، ورفعوا شعارات المطالبة بنيل حقوقهم في التوظيف، ومطالبة الحكومة ممثلة برئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخدمة المدنية والتأمينات، بسرعة تنفيذ القرار والبدء في تنفيذ إجراءات التوظيف بعد سنوات من الجحود والنسيان.

وتأتي هذه الوقفة بعد إصدار الخدمة المدنية والتأمينات قرارا في بداية ٢٠٢٦ قضى بتوظيف الخريجين ممن تجاوز تخرج البعض منهم ١٠ إلى ٢٠ عاما، ولكن بسبب ما مرت به البلاد من أزمات سياسية بعد صدور القرار تم توقيف تنفيذه.

يوميات

معاً للتوعية وتصحيح المفاهيم

يكتبها / الشيخ تركي الوادعي*

أهمية الثقة بالله عز وجل في حصول الأمن والأمان والاستقرار

إن تحقيق الثقة بالله عز وجل في النفوس، وصدق اللجوء إليه سبحانه وتعالى، وحسن الظن به، وجميل الاعتماد عليه، مع الأخذ بالأسباب، هو أساس الخير كله، وطريق الفلاح والفوز في الدنيا والآخرة.

يقول الله عز وجل: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾

ويقول الله عز وجل في الحديث القدسي: «أنا عند ظن عبدي بي» متفق عليه.

ومن نظر في قصص الأنبياء والمرسلين رأى ذلك واضحاً جلياً في حياتهم وتعاملهم، وكيف تغلبوا على المشاق الكبيرة والصعاب العظيمة مستعينين في ذلك كله بالله عز وجل.

لقد استقرت في قلوبهم الثقة بالله سبحانه، فترجموها عملياً باللجوء إليه، وصدق الاعتماد عليه في كل أمورهم وأحوالهم.

فما أحوج المسلم في كل أحواله إلى الثقة بالله عز وجل، وحسن الظن به سبحانه، فلا غنى له عن إعانة الله، ولا غنى له عن توفيقه وتسديده.

فأنصح نفسي وإخواني اليمنيين جميعاً باللجوء إلى الله عز وجل، والثقة به سبحانه، والإكثار من الدعاء والانكسار بين يدي الله عز وجل، والتوبة الصادقة النصوح، والتعاون على الخير، ليكشف الله عز وجل ما نزل باليمن وأهله من بلاء وفتن بسبب المليشيات الحوثية الإرهابية ومن ساندها. فإن النصر مع الصبر، والفرج مع الكرب، ومع العسر يسراً.

قال الله عز وجل حكاية عن نبيه موسى عليه السلام لقومه: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا ۖ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: 128]

أبشروا يا أهل اليمن، بكشف الكرب ورفع الضر وزوال البؤس، فعند اشتداد الكرب يأتي تيسير الله عز وجل ولطفه.

فأحسنوا الظن بالله وثقوا بوعده سبحانه، فإن وعد الله حق، والعاقبة للتقوى.

قال سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47]

ويقول: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: 62]

نسأل الله أن يصلح أحوال المسلمين، وأن يعمهم بالأمن والإيمان والاستقرار والرخاء، وأن يصرف عنهم مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

*وزير الأوقاف والإرشاد

حماية العمال .. ليست منّة بل مسؤولية وطنية

نجيب الكمالي

عندما نتأمل مشاريع النهضة الحقيقية، نجد أن جوهرها لا يكمن فقط في المنشآت أو الثروات، بل في الإنسان الذي يمنحها الحياة بجهده وكده. فالعامل في المصنع والورشة والشركة والفندق والمطعم، والصياد في البحر، والفلاح في حقله، ليسوا مجرد أدوات للإنتاج، بل هم الركيزة الأساسية للاستقرار والتنمية في أي وطن يطمح إلى النهوض.

وفي السياق اليمني الراهن، تكتسب قضية حماية هذه الفئات أهمية استثنائية، فالحرب المستمرة والأزمات الاقتصادية لم تترك آثارها على المؤسسات والبنية الاقتصادية فقط، بل امتدت إلى حياة ملايين العاملين الذين ينشدون، بعد سنوات طويلة من العطاء، حدًا أدنى من الأمان والكرامة.

إن الدفاع عن حقوق العمال ليس ترفًا فئويًا ولا قضية هامشية، بل هو اختبار حقيقي لمدى وعي المجتمع بقيمة الإنسان. فالمنشآت التي تحترم العامل وتحفظ حقوقه تدرك أن المؤشرات الاقتصادية ليست غاية في ذاتها، بل هي انعكاس لجهد الإنسان الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويصنع التنمية.

لقد ارتبطت قضايا العمال والفلاحين في اليمن بالجذور العميقة للحركة الوطنية والاجتماعية، حيث مثلت الطبقات المنتجة ركيزة أساسية لكل مشروع يسعى إلى تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية. فالعامل لم يكن يومًا مجرد ترس في آلة الإنتاج، بل كان شريكًا في بناء الدولة وصاحب حق أصيل في الحماية والعيش الكريم.

وفي هذا الإطار، حافظ الحزب الاشتراكي اليمني عبر تاريخه على ارتباطه بقضايا العمال والفلاحين، انطلاقًا من رؤية تعتبر أن العدالة الاجتماعية تبدأ من الاعتراف بحق الإنسان المنتج في الأمان، وأن حماية حقوقه تمثل إحدى ركائز بناء الدولة المتوازنة.

غير أن ترجمة هذه المبادئ إلى واقع لا تكفيها الشعارات، بل تحتاج إلى وعي مجتمعي وسياسي قادر على تحويل الأفكار إلى ممارسات. وهنا يتجلى دور الكادر الحزبي المثقف الذي لا ينعزل عن هموم الناس، بل يكون حاضرًا في مواقع العمل والإنتاج، يستمع إلى المشكلات، ويبحث عن حلول عملية بعيدًا عن الخطابات العامة.

وهذا هو جوهر مفهوم "المثقف العضوي" كما صاغه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، ذلك المثقف الذي لا يكتفي بإنتاج الأفكار، بل يرتبط بقضايا مجتمعه، ويجعل من المعرفة وسيلة لفهم الواقع والمساهمة في تغييره. فالكادر الحقيقي هو من يحول أصوات العمال إلى برامج ومواقف وسياسات تخدم الإنسان.

وتأتي أنظمة التأمينات الاجتماعية في مقدمة هذه الحقوق، فهي ليست مجرد إجراءات بيروقراطية، بل ضمانة اجتماعية تعكس تقدير المجتمع لمن أفنى سنوات عمره في العمل والإنتاج. إنها عقد أمان بين العامل والدولة وصاحب العمل، يضمن للإنسان حقه عند التقاعد أو العجز، ويوفر الحماية لأسرته في حال الوفاة.

لكن الواقع اليمني يفرض تحديات كبيرة، فهناك عمال يعانون من عدم التسجيل في أنظمة التأمينات الاجتماعية، وآخرون يحرمون من حقوقهم بسبب تهرب بعض أصحاب العمل من دفع الاشتراكات المستحقة، مما يهدد مستقبلهم ويحرمهم من الاطمئنان على حياتهم وأسرهم.

إن تجاوز هذه التحديات يتطلب تضافر جهود مؤسسات الدولة والنقابات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية، لأن الحماية الاجتماعية مشروع وطني متكامل لا يمكن اختزاله في مسؤولية جهة واحدة.

كما أن الأحزاب والقوى الوطنية مطالبة بأن تجعل قضايا الناس اليومية في مقدمة اهتماماتها، لأن قوة أي مشروع سياسي لا تقاس بحجم هياكله التنظيمية فقط، بل بقدرته على الاقتراب من المواطنين والدفاع عن حقوقهم.

إن العامل اليمني ليس مجرد رقم في جدول اقتصادي، ولا عنصرًا ثانويًا في المشهد الوطني، بل هو عماد الوطن ونبض تنميته. ومن يحصن حقه في العيش الكريم والأمان الاجتماعي، فإنه يضع أساسًا أكثر صلابة لمستقبل اليمن.

فالنهضة لا تبنى من فراغ، بل تصنع بسواعد الذين يمنحون الوطن جهدهم ووقتهم وعرقهم، ليبقى حاضرًا في وجدان الأجيال القادمة.

إدارة مكافحة المخدرات بعدن تطيح بتسعة متهمين في عدة قضايا ترويج وتعاطي للمخدرات في العاصمة

عدن / خاص:

تمكنت إدارة مكافحة المخدرات في أمن عدن وقوات الأمن الوطني من ضبط تسعة متهمين في قضايا تتعلق بحيازة وترويج وتعاطي المواد المخدرة، وذلك خلال عمليات أمنية نفذت في عدد من مديريات العاصمة عدن.

وأوضح مدير إدارة مكافحة المخدرات بشرطة عدن وقوات الأمن الوطني المقدم مياس حيدرة الجعدني أن هذه العمليات تأتي ضمن خطة أمنية تهدف إلى تجفيف منابع المخدرات والحد من انتشارها، مشيرًا إلى أن فرق المكافحة نفذت عددًا من المداهمات والكمائن التي أسفرت عن ضبط المتهمين متلبسين.

وأكد الجعدني استمرار جهود فرق مكافحة المخدرات لملاحقة المتورطين وعزل خطرهم عن المجتمع، مشيدًا بدور المواطنين في دعم الأجهزة الأمنية من خلال الإبلاغ عن أوكار المخدرات والمواقع المشبوهة.

وأشار إلى أن التعاون بين المجتمع والأجهزة الأمنية والقضاء، إلى جانب تزايد الوعي المجتمعي، كان عاملًا مهمًا في سرعة رصد المتهمين وضبطهم.